

11

# نحو اقتصاد بمحتوى تكنولوجي رفيع صديق للبيئة مقصد للطاقة ومجدد



## نحو اقتصاد بمحتوى تكنولوجي رفيع صديق للبيئة مقصد للطاقة ومجدد

إن من التحديات الكبرى للمرحلة القادمة النجاح في بناء اقتصاد وطني قادر على الارتقاء إلى مستوى الاقتصاديات الأكثر تقدما والأشد تنافسية من خلال الاعتماد على ثلاثية متكاملة للتنمية المستقبلية أي :

- **أولا :** المحتوى التكنولوجي العالي و القدرة على التجديد.
- **ثانيا :** اعتماد الاقتصاد البيئي والأنشطة التي تساهم في حماية المحيط لتحقيق استدامة النمو والاندماج في الاقتصاديات الأكثر حداثة وتكثيف فرص الابتكار والتجديد والتشغيل وإرساء نمط نظيف من النشاط الاقتصادي.
- **ثالثا :** السيطرة على عامل الطاقة وبناء القدرة على التحكم فيها وتوطين أكثر التكنولوجيات تقدما في مجالات الطاقات الجديدة والمتجددة.

وهو ما سنعمل على التقدم فيه بخطوات كبرى من خلال :

1/ الترويج لتونس باعتبارها وجهة صناعية وتكنولوجية تراعي المقاييس البيئية العالمية ؛

وذلك عبر :

2/ إقامة مناطق تكنولوجية متعددة المواقع :

تكون امتدادا للأقطاب التكنولوجية القائمة وتمسح 1000 هكتار، لاستقطاب الاستثمارات في الأنشطة ذات القيمة التكنولوجية العالية في مجالات الفلاحة والصناعات الغذائية، والبيوتكنولوجيا، وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والأنشطة الالكترونية ومكونات الطائرات والنسيج والملابس والبيئة والصحة مع الحرص على تدعيم التفاعل بين الجامعات ومراكز البحث ووحدات الإنتاج.

3/ وضع استراتيجيات قطاعية متكاملة ؛

- تهتم القطاعات الواعدة التي تتوفر لها في بلادنا مزايا تفاضلية ولاسيما منها الفلاحة والصناعات الغذائية والسياحة وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والبيوتكنولوجيا والطاقات المتجددة والصحة والنقل والخدمات المالية.
- تشمل مختلف الجوانب الكفيلة بالنهوض بها انطلاقا من التكوين وتهيئة الفضاءات الملائمة مروراً بالبحث والابتكار ووصولاً إلى الاستثمار والترويج.

واعتبارا لما للإطار التشريعي والترتيبي والمؤسّساتي من انعكاس مباشر على محيط الأعمال وقدرة النسيج الاقتصادي على إحكام توظيف عناصر الإنتاج، سواصل العمل من أجل :  
4/ مزيد ملاءمة القوانين المتصلة بالجوانب الاقتصادية والمالية مع التشريعات الحديثة بالبلدان المتقدمة ؛

من خلال :

• مراجعة مجلة الشركات بما يعزز الحفاظ على المؤسسة ويضمن ديمومتها ونموها.

5/ تحقيق نقلة نوعية لدفع الاستثمار في القطاعات الواعدة والصديقة للبيئة.

وسنركز الجهود من أجل :

6/ الرفع من نسق إحداث المؤسسات والمشاريع.

وإن الفترة القادمة ستكون فترة :

7/ إرساء الشراكة والترابط مع البحث والتطوير :

بإقرار نقلة نوعية في منظومة حوافز الاستثمار، تشجع الاعتماد على البحث والتجديد.

8/ توسيع شبكة المحاضن حول مؤسسات التعليم العالي وتعميمها على مدارس المهندسين والمعاهد التكنولوجية والمركبات التنموية.

مع إقامة علاقات شراكة بين المحاضن ومراكز البحوث وصناديق وشركات الاستثمار لتأمين البراءات التونسية والتي يتم اقتناؤها من الخارج.

كما سنعمل على :

9/ الاقتراب من نسبة الثالث من الاعتمادات المرصودة للبحث العلمي تخصص لمجالات التطوير والتجديد التكنولوجي

لمساعدة المؤسسات على إنجاز برامج التجديد والابتكار في إطار برنامج التأهيل الصناعي.

10/ حث المؤسسات الوطنية لتخصيص نسبة 1 % من رقم معاملاتهما لتمويل البحث والتطوير. إلى جانب الدفع إلى تأهيل وإحداث:

11/ مؤسسات تونسية وفق المواصفات العالمية من خلال :

• تحصل 700 مؤسسة إضافية على شهادات المطابقة للمواصفات العالمية في أفق سنة 2014.

- بلوغ 17500 مواصفة معتمدة سنة 2014 مقابل 10400 حاليا.
- مضاعفة عدد براءات الاختراع الجديدة لتبلغ 200 براءة خلال 2014 – 2010، مقابل 90 خلال الفترة 2009 – 2005.
- وضع عقود برامج مع المراكز الفنية القطاعية لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على اعتماد تكنولوجيات متطورة.

وسنعمل على :

12/ إدراج 300 مؤسسة إضافية سنويا في قطاعات الصناعة والخدمات في البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.

والدخول في :

13/ مرحلة جديدة لتطوير أداء المراكز الفنية :

- بتحديث التصرف فيها بالشراكة مع المهنيين في إطار عقود برامج وفق المواصفات العالمية.

وذلك علاوة على الارتقاء :

14/ بالبنية الأساسية الصناعية إلى مستوى المواصفات العالمية ؛

من خلال :

- اعتماد برنامج وطني خاص بتأهيل سائر المناطق الصناعية الموجودة حاليا.
- إحداث مناطق صناعية جديدة وفق المعايير العالمية.
- إيلاء مكانة أكبر للقطاع الخاص في بعث المناطق الصناعية وتهيئتها.
- تكوين مخزون عقاري صناعي بـ 10 آلاف هكتار إلى موفى العشرية القادمة.

وسنعمل على إحداث :

15/ قطب تنموي أو مركز تكنولوجي وصناعي في كل ولاية.

إلى جانب :

16/ دعم آليات المرافقة للباعثين الجدد في محاضن المؤسسات ومراكز الأعمال :

بإحداث :

17/ سلك مهني جديد "سلك مرافقي باعثي المشاريع"

وتشجيع أصحاب الكفاءة والخبرة على تطوير هذا الصنف من الخدمات الضرورية لمواكبة المشاريع الجديدة وتأطير عمليات التأهيل والتطوير التكنولوجي والتنظيم وذلك وفق

المواصفات والضوابط المتعارف عليها في أكثر البلدان تقدما.

18/ مضاعفة عدد المشاريع المحدثة بصيغة الإفراق لتبلغ معدل 200 مشروع سنويا مقابل 100 مشروع حاليا.

19/ إنجاز الخرائط الرقمية للمواد الإنشائية بجميع الولايات ؛  
لتمكين مختلف الجهات من بعث المشاريع الكفيلة بتممين إمكانياتها في هذا الميدان.

وسنسى إلى :

20/ تحقيق الأمن الطاقى واستغلال أفضل للموارد الوطنية في هذا القطاع ؛  
من خلال :

• تعزيز مكانة الغاز الطبيعي ومواصلة رفع حصته من الموارد الوطنية للمحروقات

وإنجاز الأهداف التالية :

- 1400 كيلومتر إضافية من الأنابيب لنقل الغاز الطبيعي سنة 2014.
- ربط 75 مدينة جديدة بشبكة الغاز الطبيعي سنة 2014.
- 800 ألف مرتبط بشبكة الغاز الطبيعي سنة 2014 مقابل 530 ألف حاليا.
- بلوغ مستوى 5000 ميغاواط في قدرة الإنتاج الوطني للكهرباء سنة 2014.

كما ستركز الجهود على :

21/ ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة ؛  
من خلال :

- الاستغناء الكامل عن تسويق فوانيس الإضاءة والمعدات الكهرومنزلية غير المقتصد للطاقات قبل موفى 2014.
- تشييد 70 ألف مبنى خاضع لشروط النجاعة الطاقية للبناءات حتى سنة 2014.
- الارتقاء بالنجاعة الطاقية ليبلغ مؤشرها مستوى 275 كيلو غرام مكافئ نفط لكل 1000 دينار من الناتج الإجمالي بالأسعار القارة مقابل 305 حاليا.
- مضاعفة نسبة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الإجمالي للطاقات خمس مرات سنة 2014، وإنتاج 550 ميغاواط من هذه الطاقات (أي من الرياح والغاز العضوي وباستغلال الطاقة الشمسية المركزة وفي إطار التوليد المؤتلف للطاقة).
- إحداث 350 ألف متر مربع من السخانات الشمسية الإضافية مع موفى 2014
- بلوغ عدد المنازل الشمسية 5000 منزل في أفق سنة 2014.